

سياسة الإفصاح والشفافية

الجمعية: جمعية الإرشاد الأسري والنفسي بجدة

تحت إشراف: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

ترخيص: ١١٤٦

مقدمة:

يضم مجلس الإدارة سياسات للاقصام وإجراءاته بما يتفق مع نظام الجمعيات ولائحته التنفيذية.

الهدف:

الهدف من سياسة الإقصام والشفافية هو التأكيد أن الجمعية تضمن الإقصام عن جميع الأمور الجوهرية بدقة وفي الوقت المناسب بما في ذلك الوضم المالي للجمعية والأداء والحكمة بالإضافة إلى الإبلاغ عن القواعد المتعلقة بالإقصام عن المعلومات وطرق تصنيف المعلومات وتوقيت الإقصام عنها.

المهام:

- أن تتضمن السياسة أساليب إقصام ملائمة تمكن أعضاء الجمعية العمومية وغيرهم من أصحاب المطالع من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالجمعية وأدائها .
- أن تحدد تلك السياسات المعلومات التي يتم الإقصام عنها وأالية وتوقيت الإقصام عنها ودورية الإقصام عنها وإجراءات ضمان جودة وكفاية وسرعة الإقصام بما يتواافق مع متطلبات الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.
- اتخاذ إجراءات التي تضمن حفظ السجلات والمعلومات التي تتعلق بعمل الجمعية بما يضمن دقة المعلومات والأمانة وسهولة عملية عرض المعلومات وتحليلها وتقديمها لطاليها وفق إجراءات واضحة ومنظمة.
- التأكيد من أن المعلومات التي يتم الإقصام عنها شاملة ومفهومة وذات عالقة وموثوقة ومتاحة للجمهور في الوقت المناسب.
- مراجعة سياسات الإقصام بشكل دوري والتتحقق من توافقها مع أفضل الممارسات ومع أحكام نظام الجمعيات ولائحته التنفيذية.
- عرض القوائم المالية المدققة في مقرها أو على موقعها الإلكتروني قبل أسبوع على الأقل من موعد انعقاد الجمعية العمومية.
- يبعد مجلس الإدارة المسؤول الأول عن ضمان سلامة ودقة ونزاهة المعلومات التي يكشف عنها وعن الضوابط والآليات الازمة للتنفيذ السليم لإجراءات الإقصام كما يراقب المجلس الالتزام بسياسة الإقصام ويتخذ إجراءات تصحيحية عند الضرورة.

أساليب الإقصام:

- الرفع بالتقارير المالية والإدارية وبيانات النموذج الشامل وقرار الحوكمة للمجلس العمومي والموقع الإلكتروني للجهات المشرفة.
- الرفع بالمحاضر وقرارات المجلس للموقع الإلكتروني.
- الحفظ المكتبي لجميع سجلات الإقصام لسهولة الوصول لها

إجراءات الإفصال:

- ١- تقرير مجلس الإدارة والذي يجب أن يتضمن الآتي:
 - تقييم استراتيجية الجمعية ووضعها من الناحية المالية وتوقعات أدائها المستقبلي.
 - تطبيق إجراءات الدوكلمة وسياساتها بما في ذلك أنظمة ولوائح حوكمة الجمعية المعتمدة من مجلس الإدارة مع بيان توزيع السلطات والمهام وتقسيمها فيما بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتوضيح صلاحيات ومهام كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والإفصال عن نظام الجمعية الأساسية والقواعد المنظمة لعمل مجلس الإدارة وبياناتها وتنظيماتها والتقارير المعدة من مجلس الإدارة أو اللجان المتفرعة منه.
 - تقييم شامل و موضوعي للجمعية وأدائها السنوي وعلى وجه الخصوص الأداء المالي للجمعية خلال الفترة الماضية وأهم القرارات المتتخذة وأثرها على أداء ووضع الجمعية.
 - تحديد أسماء ووظائف كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتاريخ بداية ونهاية الدورة الحالية وعدد الاجتماعات المنعقدة خلال الفترة وتاريخها وأسماء الحضور لكل اجتماع ومدى التزام كل عضو بحضور اجتماعات مجلس إدارة الجمعية.
 - توصيف اختصاصات لجان مجلس الإدارة ومهامها بافتصار مع ذكر أسماء هذه اللجان ورؤسائهما وأعضائهما وعدد اجتماعاتها وبيانات الحضور للأعضاء.
 - تعميم نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالجمعية إضافة إلى رأي لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية في كفاية نظام الرقابة الداخلية في الجمعية.
 - تبيين أي عقوبة أو جزاء أو تدبير احترازي أو قيد احتياطي مفروض على الجمعية من أي جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية مع بيان أسباب المخالفة وسبل علاجها وتفادي وقوعها في المستقبل.
 - توضيم أي عقوبة أو جزاء أو تدبير احترازي أو قيد احتياطي مفروض على أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة من أي جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية أو قضائية مما له علاقة بالجمعية مع بيان أسباب المخالفة وسبل علاجها وتفادي وقوعها في المستقبل.

٢- الإفصاح عن المعلومات الجوهرية:

تُعرف المعلومات الجوهرية على أنها أية معلومات تتعلق بأوضاع وأنشطة الجمعية ومستوى أدائها والمعلومات التي يتوقع أن تؤثر بشكل مباشر على أحداث قد تؤدي إلى تغيير جوهرى في أوضاعها المالية لذلك يجب نشر كافة المعلومات الجوهرية المماثلة على نطاق واسع وفي حينها وبما يتوافق مع الأنظمة ولوائح.

٣- الإفصاح عن المعلومات المالية:

- يجب أن يعتمد مجلس الإدارة القوائم المالية قبل نشرها في الموقع الإلكتروني.
- الإفصاح عن قائمة العقارات والاستثمارات الخاصة بالجمعية.

٤- الإفصاح عبر الموقع الإلكتروني ووسائل الإعلام وواقع التواصل الاجتماعي:

- تعطى الجمعية أهمية خاصة لموقعها الإلكتروني وتحديثه بصفة مستمرة باعتباره من أهم النوافذ ووسائل التواصل مع الداعمين والمستثمرين والمستفيدين حيث يتم الإشراف عليه من قبل إدارة الحكومة وذلك لضمان توافق هذه المعلومات ومحفوبياتها مع المتطلبات للإفصاح ولتجنب الجمعية أي مخالفات قد تحدث نتيجة لنشر معلومات لا ينبغي نشرها حسب أنظمة ولوائح الجمعية.

- يقوم مسؤول العلاقات العامة والاعلام بمراجعة كافة الإفصاحات والأخبار الصحفية والإعلانات وما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي للتأكد من توافقها مع الأنظمة ومعلومات الجمعية وذلك لتجنب الجمعية أي مخالفات قد تحدث ونتيجة لذلك على كافة منسوبي الجمعية التحقق من البيانات المرسلة و مراعاة ماورد بهذه السياسة بهذا الخصوص.

٥- الإفصاحات المتعلقة بالحكومة:

تقوم الجمعية بالإفصاح عن سياسات الحكومة واجراءاتها والوثائق المتعلقة بها من خلال نشرها على الموقع الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى بما في ذلك ما يلي:

- اللائحة الأساسية للجمعية
- اللوائح والسياسات والأدلة والأنظمة
- تقارير المراجعين الخارجيين والتقرير السنوي لمجلس الإدارة
- التمويذ الشامل
- تقرير الحكومة والالتزام السنوي
- محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية
- الإعلانات عن الوظائف الشاغرة
- شركاء الدعم والنجم
- الخطط المالية والاستراتيجية والتشغيلية.

٦- الإفصاح للجهات الرقابية:

على مجلس الإدارة إبلاغ الجهة المشرفة والمجلس العمومي (وبحسب ما يقتضيه الحال)

بالتغييرات الإدارية والمالية التي تتعرض لها الجمعية مثل:

- أي تغييرات في هيكلة مجلس الإدارة (استقالة أو تعين).

- أي تغييرات في تشكيل اللجان الدائمة.

• أي تغييرات في الإدارة التنفيذية بما في ذلك المدير التنفيذي والمحاسب.

• تلتزم الجمعية بالإفصاح عن جميع المعلومات المطلوبة بموجب لائحة حوكمة الجمعيات.

٧- حدود الإفصاح :

• لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يفشوا في غير اجتماعات الجمعية العامة ما وقفوا عليه

من أسرار الجمعية ولا يجوز لهم استغلال ما يعلموه به بحكم عضويتهم في تحقيق

مصلحة لهم أو لأحد أقاربهم أو للغير وإلا وجب عزلهم ومطالبتهم بالتعويض.

٨- مبادرة إضافية لدعم مبدأ الإفصاح والشفافية:

• السعي المتواصل لتطبيق أفضل الممارسات في مجال الإفصاح والشفافية مثل معايير

الإفصاح والشفافية في دليل الحوكمة وعكس ذلك في التقرير السنوي لمجلس الإدارة

والموقع الإلكتروني وأي تقارير أو منشورات أخرى للجمعية.

٩- المتحدث الرسمي باسم الجمعية:

• إن المدير التنفيذي أو العضو المنتدب (إن وجد) هو المتحدث الرسمي باسم الجمعية أمام

كافة وسائل الإعلام كما يحق له من وقت لآخر تعين شخص أو شخص آخر من داخل

الجمعية للتتحدث بالنيابة عن الجمعية أو الرد على استفسارات معينة متى ما لزم الأمر

وبدعت الضرورة لذلك

• على أعضاء مجلس الإدارة وجميع موظفي الجمعية غير المصرم لهم بالحديث باسم الجمعية

تحويل كافة الطلبات الواردة من الجهات الداعمة والمشرفة والاعلام المختلفة وغيرها

للشخص المصرم له بالحديث نيابة عن الجمعية.

• لا يجوز لأي شخص آخر عدا المدير التنفيذي أو العضو المنتدب (إن وجد) والمكلفين من

قبله من الأدلة بأي تصريحات علنية حول استراتيجيات وخطط الجمعية او عمليات

وأنشطة الجمعية او الأداء المالي (الحالي والمستقبل) وفرص الاستثمار بصفة عامة او

القضايا والدعوات او قرارات التملك والاندماج وإعادة الهيكلة وقرارات الاستثمارات

والمبادرات والمشاريع.

١٠- مراجعة سياسة الإفصاح والشفافية:

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة سياسة الإفصاح بصفة دورية وكلما دعت الضرورة وذلك لضمان

تماشيها مع القواعد والأنظمة وأنها مستوفية لمتطلبات أصحاب المصالح المختلفة.

تم بحمد الله